

Distr.: General
6 December 2017
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل
الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) التقرير
الوطني للهند، الذي أُعد عملاً بالفقرة ١٨ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) والفقرة ١٩ من القرار
٢٣٧٥ (٢٠١٧)، بشأن التدابير المحددة التي اتخذتها الهند من أجل التنفيذ الفعال لأحكام مختلف
القرارات المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر المرفق).

(توقيع) سيد أكبر الدين



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من
الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

تقرير الهند بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧)

١ - التزمت الهند بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقُدمت التقارير الوطنية إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) في آذار/مارس ٢٠٠٧، وحزيران/يونيه ٢٠١٠، ونيسان/أبريل ٢٠١٧.

٢ - وعقب اتخاذ القرارين ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، عقدت حكومة الهند مشاورات مشتركة بين الوكالات بشأن تنفيذ الالتزامات والواجبات الواقعة عليها بموجب القرارات ذات الصلة المتخذة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣ - واتخذت الهند في الآونة الأخيرة تدابير تشريعية ملموسة من أجل التنفيذ الفعال للأحكام الواردة في القرارين ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) على النحو التالي:

١' الأمر المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (S.O. No 3495(E)) الذي أصدرته وزارة الشؤون الخارجية بموجب القانون المنظم للشؤون المتعلقة بالأمن المتحدة (مجلس الأمن) لعام ١٩٤٧. وسيكفل هذا الأمر تنفيذ التدابير المتصلة بتجميد الأصول، وأنظمة حظر السفر، والخدمات المالية، والشحن، وأوامر الحظر القطاعية، وتصاريح العمل، في جملة أمور. وأصبح هذا الأمر متاحاً لعامة الجمهور (www.mea.gov.in).

٢' الإشعار رقم ٢٠١٥/٣٥-٢٠٢٠ المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (S.O. 3394(E)) والصادر عن المديرية العامة للتجارة الخارجية بموجب قانون التجارة الخارجية (التنمية والقواعد التنظيمية) لعام ١٩٩٢. ويهدف الإخطار تحديداً إلى تنظيم التجارة (الصادرات والواردات) مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضمان الامتثال الفعال للتدابير المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأصبح هذا الإخطار متاحاً لعامة الجمهور (www.dgft.gov.in).

٤ - وقد أبلغت السلطات الحكومية المختصة بالتدابير التشريعية المبينة في الفقرة ٣. وستكفل تلك السلطات تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نصاً وروحاً ووفق القوانين واللوائح التنظيمية والإجراءات الإدارية المحلية ذات الصلة.